العدد (4088) السنة الخامسة عشرة - السبت (16) كانون الأول 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

أكد استمرار الحرب على الإرهاب وطالب بحصر السلاح بيد الدولة

السيستاني يحدّد مصير الحشد الشعبي بعد 3 أعوام من "الجهاد الكفائي"

تحذيرات من الاستغلال السياسي ودعوة إلى تكريم عوائل الشهداء

مقاتلون من الحشد الشعبي في احدى المعارك... أرشيف

□ بغداد / المدى

حذرت المرجعية الدينية العليا في النجف، أمس، من محاولة استغلال الحشد الشعبي "لتحقيق مآرب سياسية". وفيما أكدت أن لا فضل لأحد بتحقيق الانتصار على داعش، شددت على ضرورة الاستعانة بالحشد "ضمن الأطر الدستورية والقانونية التي تحصر السلاح بيد الدولة".

ويأتي موقف المرجعية الدينية بعد أيام من إعلان عدد من الاحزاب السياسية فكّ ارتباطها بأجنحتها المسلحة المنضوية ضمن الحشد الشعبي.

وكان رئيس الوزراء حيدر العبادي أعلن، مطلع الاسبوع الماضي، إكمال تحرير جميع الاراضي العراقية من قبضة داعش.

وقال خلال افتتاح مؤتمر الإعلام الدولي في بغداد، السبت الماضي، إن "قواتنا سيطرت بشكل كامل على الحدود السورية العراقية ومن هنا نعلن انتهاء الحرب ضد داعش".

وقال عبد المهدي الكربلائي ممثل المرجعية، خلال خطبة صلاة الجمعة في كربلاء وتابعته (المدى)، إن "المرجعية الدينية العليا صاحبة فتوى الدفاع الكفائي... لا ترى لأحد فضلاً يداني فضلكم ولامجداً يرقى الى مجدكم في تحقيق هذا الإنجاز التاريخي المهم".

واضاف ممثل المرجعية ان "النصر على داعش لا يمثل نهاية المعركة مع الارهاب والارهابيين"، لافتا الى ان "المعركة ستستمر وتتواصل ما دام ان هناك أناساً قد ضُلّلوا فاعتنقوا الفكر المتطرف". وحذر من "من التراخي في التعامل مع هذا الخطر المستمر والتغاضي عن العناصر الارهابية المستترة والخلايا النائمة".

وشدد خطيب جمعة كربلاء بالقول إن "المنظومة الامنية العراقية لا تزال بحاجة ماسة الى الكثير من الرجال الابطال الذين ساندوا قوات الجيش والشرطة الاتحادية خلال السنوات الماضية وقاتلوا معها في مختلف الجبهات".

وأكد الكربلائي "من الضروري استمرار الاستعانة والانتفاع بهذه الطاقات المهمة ضمن الأطر الدستورية والقانونية التي تحصر السلاح بيد الدولة".

وأشار ممثل المرجعية الى أن "معظم الذين شاركوا في الدفاع الكفائي خلال السنوات الماضية لم يشاركوا فيه لدنيا ينالونها أو مواقع يحظون بها، فقد هبّوا الى جبهات القتال استجابة لنداء المرجعية وأداءً للواجب الديني والوطني". وحذر من استغلال المكانة التي حظي بها مقاتلو الحشد "وعدم محاولة استغلالها لتحقيق مآرب سياسية".

وطالبت المرجعية الدينية بضرورة "التحرك بشكل جدي وفعال لمواجهة الفساد والمفسدين الذي يعدّ من أوليات المرحلة المقبلة". ورأت أنّ "المعركة ضد الفساد – التي تأخرت طويلاً- لا تقلّ ضراوة عن معركة الإرهاب إن لم تكن أشد وأقسى".

ورأت المرجعية العليا أن "مكافحة الإرهاب يجب ان تتم من خلال التصدي لجذوره الفكرية والدينية وتجفيف منابعه البشرية والمالية والإعلامية". ودعت الى "العمل على تحسين الظروف المعيشية في المناطق المحررة وإعادة إعمارها وتمكين أهلها النازحين من العودة إليها"، مشددة على ضرورة "تجنب تكرار الاخطاء السابقة في التعامل معهم".

كما دعت المرجعية الدينية الى رعاية أسر الشهداء والجرحى وتوفير حياة كريمة لهم. وطالب الحكومة والبرلمان بأن "يوفرا مخصصات مالية وافية لتأمين العيش الكريم لعوائل شهداء الارهاب الداعشي بالخصوص، مقدماً على كثير من البنود الاخرى للميزانية العامة.".

وبعد ٣ أيام من سقوط الموصل بيد تنظيم داعش، أصدر المرجع الأعلى علي السيستاني فتوى (الجهاد الكفائي) دعا فيها كل قادر على حمل السلاح لمساندة القوات الامنية. وانضوى أغلب المتطوعين ضمن قوات الحشد الشعبي.

وأقر مجلس النواب، في ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٦، قانونا خاصا بتشكيل الحشد الشعبي يؤكد أنه جزء من القوات الامنية في البلاد.

ويقدر عدد مقاتلي الحشد الشعبي، الذي يضم بين فصائله الرئيسة كتائب حزب الله ومنظمة بدر وعصائب أهل الحق، بحسب البرلمان العراقي بـ١١٠ آلاف رجل، بينما يتراوح، بحسب خبراء، بين ٦٠ ألفا و ١٤٠ ألفا. كما يتضمن أكثر من ٣٠ ألف مقاتل سني ضمن ٤٠ فصيلاً لمقاتلي العشائر.

وتعليقاً على موقف المرجعية، قال النائب أحمد الاسدي، المتحدث السابق باسم هيئة الحشد لـ (فرانس برس)، إن "المرجعية تؤكد الاحتفاظ بقوات الحشد الشعبي الوطنية التي أقرت بقانون و دعمها والمحافظة عليها وعلى مقاتليها والتأكيد على استمرارها وبقائها وتقويتها".

وكشف الاسدي عن "استشهاد حوالي ثمانية آلاف و ٤٠٠ مقاتل وجرح حوالي ٣٠ ألفاً من مقاتلي الحشد الشعبي" خلال المعارك ضد داعش.

العبادي وحزب الدعوة يرحّبان بموقف المرجعيّة الدينيّة

□ بغداد / المدى

أكد رئيس الوزراء حيدر العبادي، أمس، ان حكومته تعمل على تنظيم الحشد على وفق السياقات القانونية للدولة، وأنها ماضية في رعاية عوائل الشهداء والجرحى.

جاء ذلك بعد ساعات من دعوة المرجع السيستاني التي حدد فيها مصير الحشد، ومطالبته بحصر السلاح بيد الدولة، ورعاية أسر الشهداء، ومنع الاستغلال السياسي للحشد.

ونقل بيان لمكتب رئيس الوزرء شكره لدور المرجعية في التصدي لداعش وتحرير الاراضي من قبضته.

وأكد مكتب العبادي أن "الحكومة ماضية في رعاية عوائل الشهداء والجرحى الذين هم صناع النصر، وإعادة الاستقرار والنازحين الى المناطق المحررة، إضافة الى حصر السلاح بيد الدولة الذي تم البدء بتطبيقه، وتحقيق السلم المجتمعي والتصدي للجذور والخلفيات الفكرية والسلوكية للإرهاب وإزالة آثاره، ومحاربة الفساد المستشري والتصدي له بكل أشكاله".

ورحّب مكتب رئيس الوزراء بـ "دعوة المرجعية الدينية بعدم استغلال المتطوعين والمقاتلين في الحشد سياسياً، وهو ما يؤكد أهمية إبعاد المؤسسات الامنية عن الانخراط في العمل السياسي الذي يؤيده مقاتلو الحشد الشعبي ومنتسبوه، وهذا الامر أكده القائد العام للقوات المسلحة في أكثر من مناسبة،و قد أصدر في مرحلة مبكرة الامر الديواني ٩١ لسنة ٢٠١٦ الذي يضع الاسس التنظيمية لهيئة الحشد الشعبي والذي تم تشريعه لاحقا بقانون الهيئة".

وتابع البيان ان "الحكومة تعمل على تنظيم الحشد على وفق السياقات القانونية للدولة ورعاية المقاتلين الشجعان، حيث أن وجود المتطوعين الذين بذلوا جهودهم ببسالة جنبا الى جنب مع القوات الامنية الاخرى يمثل سياسة ثابتة للحكومة".

وفي وقت سابق من يوم أمس، قال حزب الدعوة الإسلامية، في بيان له اطلعت عليه (المدى)، إنه "يعلن تأييده لموقف المرجعية الدينية العليا الذي عبرت عنه في صلاة الجمعة، ويبارك للمرجعية مواقفها المشهودة التي أسهمت في حفظ وحدة العراق وصيانة سيادته واستقلاله وأكدت التعايش السلمي بين أبنائه".

وأضاف حزب الدعوة إن "تعزيز المؤسسات وحصر السلاح بيد الدولة هما الخطوة الاساس لصيانة هذا النصر الكبير، والشرط لحماية السلم المجتمعي، من أجل ان ينهض العراق دولة مهابة ورائدة في المنطقة".

ودعا الحزب القائد العام للقوات المسلحة الى "القيام بمسؤولياته الدستورية والقانونية وتفعيل قانون الحشد الشعبي الذي شرعه مجلس النواب العراقي، وتحويل الحشد الشعبي الى مؤسسة من مؤسسات الدولة المنضبطة، وظهيرا حقيقيا لباقي المؤسسات العسكرية ونزع السلاح خارج إطار الدولة ومؤسساتها".

بدر والعصائب يعلنان فكّ الارتباط بأجنحتهما المسلّحة

□ بغداد / المدى

أعلنت منظمة بدر وعصائب أهل الحق، كلًا على حدة، فكّ ارتباطهما بأجنحتهما المسلحة المنضوية في الحشد الشعبي. ووجهتا مقاتليهما بالالتزام بتعليمات هيئة الحشد وقطع العلاقات الحزبية. وشدد الطرفان على ان السلاح الذي يحمله المقاتلون هو سلاح الدولة.

جاءت هذه الخطوة بعد إعلان مماثل لزعيم التيار الصدري، أبقى فيه على بضعة آلاف من سرايا السلام للمرابطة في مدينة سامراء.

وكان الصدرقد أقدم على هذه الخطوة، بعد اجتماع مغلق مع قادة الحشد، الاحد الماضي، جاء غداة إعلان رئيس الوزراء حيدر العبادي تحرير جميع الاراضي العراقية من قبضة داعش.

وكانت مصادر قد تحدثت لـ(المدى) مؤخرا، أن الاجتماع تركز حول مناقشة نزع سلاح الفصائل وإغلاق المكاتب في المناطق المحررة. كما تناول اللقاء ضم بعض الفصائل الى تشكيل مسلح جديد أعلن تأسيسه الصدر للدفاع عن القدس.

ووجّه هادي العامري، الامين العام لمنظمة، يوم الخميس، مقاتليه المنضوين ضمن الحشد بقطع علاقتهم الحزبية بالمنظمة.

وقال العامري، في بيان اطلعت عليه (المدى) الخميس، ان "بدر قدمت خيرة قادتها وكوادرها شهداء في هذا الطريق حيث تجاوز عدد الشهداء أكثر من ٢٥٠٠ شهيد". واضاف "لدينا الآن عدد كبير من الألوية العسكرية تحت إمرة هيئة الحشد الشعبي وتمتثل لأوامر المراجع العسكرية في القوات المسلحة العراقية وهي من أفضل الألوية ضبطا واستعدادا للدفاع عن العراق وشعبه"، مشيرا الى أن قواته "تؤمّن مناطق واسعة ومهمة وحساسة في محافظات ديالى – وصلاح الدين – وكركوك – ونينوى – والانبار – وبغداد".

وطالب زعيم منظمة بدر أمراء ١٢ لواء يتبعون لمنظمته بـ "قطع علاقتهم الحزبية ببدر إن وجدت، والبقاء في الحشد الشعبي لأهمية هذا التشكيل المبارك في الدفاع عن ارض هذا الوطن".

وشدد العامري على أن "كل السلاح الذي بأيدي ألويتنا هو سلاح الدولة وليس لدينا أي سلاح خاص بنا، لأننا نؤمن منذ البداية بحصر السلاح بيد الدولة، كما نوصي جميع الإخوة أمراء التشكيلات بإخلاء المدن من المظاهر المسلحة كافة والتقيد بذلك".

وخاطب زعيم بدر داعش بالقول "لا يتبادر لأذهانكم إنكم غائبون عن أعيننا،فكما عدنا بين ليلة وضحاها وأعدناكم إلى جحوركم فإننا بالمرصاد لكل من يحاول أن يفكر المساس بأمن البلاد".

وسبق قيس الخزعلي، أمين عام عصائب أهل الحق، إعلان العامري. إذ أكد في خطاب متلفز مساء الاربعاء فك ارتباطه بجناحه المسلح، المكون من لواءين ضمن الحشد الشعبي.

وأعلن أمين عام عصائب أهل الحق "تحويل المقاتلين والكوادر والاختصاصات والقيادات المجاهدة الى هيئة الحشد الشعبي والتأكيد والالتزام على ارتباطهم بالقائد العام للقوات المسلحة وفك الارتباط السياسي كعصائب أهل الحق معهم".

وشدد على ضرورة "حصر السلاح بكل انواعه، الثقيلة والمتوسطة وحتى الخفيفة التي تسلمت من قبل قيادة الحشد الشعبي، حصرها بالمؤسسة العسكرية وبالأجهزة الامنية الرسمية". معلناً التزامه بـ "دعم الاستقرار الامني والتصدي لكل المحاولات التي تريد زعزعته بالتعاون مع الاجهزة الامنية".

كما أشار الخزعلي الى الالتزام بـ "عدم استعمال الحشد الشعبي في العمل السياسي وكذلك عدم إدخال القيادات والشخصيات المسجلة ضمن هيئة الحشد الشعبي في العملية الانتخابية". وتمسك أمين عام عصائب اهل الحق بضرورة "دعم التوقيتات المحددة لإجراء الانتخابات".

تحالف القوى يشكّك بإمكانية إجراء "انتخابات نزيهة"

معصوم يناقش مع المالكي وعلاوي الانتخابات والأزمة بين بغداد وأربيل

□ بغداد / المدى

خرج اجتماع عقده رئيس الجمهورية فؤاد معصوم مع نائبيه نوري المالكي واياد علاوي، نهاية الأسبوع الماضي، بتوصيات حول عدد من القضايا الراهنة، أبرزها التأكيد على الالتزام بالتوقيتات المحددة لإجراء الانتخابات وبدء حوار فوري بين حكومتي بغداد وأربيل بشأن أزمة الاستفتاء.

وقال بيان لمكتب رئيس الجمهورية، اطلعت عليه (المدى)، ان المجتمعين أكدوا على "ضرورة بذل قصارى الجهود لحل جميع المشاكل الراهنة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وكذلك سبل توفير الخدمات للنازحين والعمل على إعادتهم إلى مناطقهم المحررة فضلاً عن خطط إعمار تلك المناطق.

وأشارت رئاسة الجمهورية الى أن الاجتماع تقدم بثلاث توصيات: أولها: الدعوة إلى بدء حوار فوري بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان على أن يكون برعاية رئاسة الجمهورية والدعم الفني للأمم المتحدة ويهدف إلى إحلال العلاقات الطبيعية بين الجانبين على أساس الدستور وقرارات المحكمة الاتحادية.

ثانيا: الدعوة إلى اجتماع الرئاسات الثلاث وقادة وممثلي الكتل السياسية والسلطة القضائية في أقرب وقت لبحث إصدار القوانين الانتخابية وإجراء انتخابات مجلس النواب وانتخابات مجالس المحافظات في موعدها الدستوري.

ثالثا: دعوة مكونات كركوك كافة إلى الاجتماع العاجل لبحث سبل تطبيع أوضاع المحافظة بما يضمن حقوق جميع المواطنين والمصلحة الوطنية العليا.

وفي السياق ذاته، أبدى تحالف القوى الوطنية، أمس الجمعة، خشيته من عدم إجراء انتخابات برلمانية "نزيهة"، في ظل الاوضاع الحالية التي تشهدها المناطق المحررة، مشيراً الى ان اغلب اهالي تلك المناطق مازالوا في مخيمات النزوح.

وأكد رئيس تحالف القوى الوطنية أحمد المساري، خلال لقائه رئيس بعثة الامم المتحدة في العراق يان كوبيتش، الالتزام بالتوقيتات المحددة لإجراء الانتخابات في أيار ٢٠١٨، شرط توفير الأجواء المناسبة لتحقيق ذلك.

وكان رئيس الوزراء قد أعلن، في الـ١٨ من تشرين الثاني الماضي، أن الانتخابات ستجري في موعدها الدستوري.

وقال المساري، بحسب بيان أصدره مكتبه بعد لقائه بكوبيتش، "جرت خلال المقابلة مناقشة ملف الانتخابات المقبلة"، معتبرا أن "الانتخابات استحقاق دستوري ونحن حريصون على إجرائها، على ان تتم تهيئة الظروف المناسبة لها".

وأشار رئيس تحالف القوى الوطنية الى أن "الهدف من الانتخابات هو إجراء إصلاحات للمرحلة المقبلة من خلال المجيء بممثلين حقيقيين للشعب العراقي من ذوي النزاهة والكفاءة يمثلون إرادة الناخب من دون ضغوط". ورأى المساري ان "هذا لن يتحقق في ظل الظروف الحالية للمحافظات المنكوبة فهناك أكثر من مليونين وتسع مئة ألف نازح يعيشون في ظروف سيئة لم يتمكنوا من العودة الى مدنهم المحررة، فضلا عن الدمار الكبير الذي حل في منازلهم ومناطقهم ووجود جماعات مسلحة تابعة لأحزاب سياسية تسيطر على الملف الامني في تلك المدن".

وأضاف السياسي السني أن "ذلك يجعلنا نشكك بإمكانية إجراء عملية انتخابية نزيهة، وبالتالي التأثير على نتائج الانتخابات لصالح تلك الجهات"، مطالبا كوبيش بحسب البيان بـ "إبداء المساعدة من خلال التعاون مع الحكومة العراقية في تهيئة الظروف المناسبة لإجراء انتخابات ديمقراطية ونزيهة يعبر من خلالها المواطنون عن آرائهم بكل حرية".

ولفت رئيس تحالف القوى الى أنه "تمت مناقشة أوضاع النازحين وإعادة إعمار المدن المحررة وتقديم شرح تفصيلي عن أوضاع النازحين وما يعانونه من ظروف صعبة والمعوقات التي تحول دون عودتهم والتي في بعض المناطق الدوافع سياسية".

وطالب المساري بعثة يونامي بـ "مضاعفة جهودها للمساعدة في إعادة النازحين وتقديم الخدمات لهم وتحشيد المجتمع الدولي في دعم هذا المجال فضلا عن إعادة إعمار المدن المدمرة التي تحتاج الى أموال طائلة"، لافتا الى ان "العراق في وضعه الاقتصادي الحالي لايستطيع لوحده إعادة إعمارها لسنوات طويلة وخاصة ونحن مقبلون على مؤتمر دولي مطلع العام المقبل".

وأبدى كوبيتش، بحسب البيان، "تفهمه لتخوف تحالف القوى الوطنية العراقية، في ما يتعلق بالانتخابات"، مؤكدا أنه "سيعمل مع الحكومة العراقية بالتعاون مع المجتمع الدولي على تهيئة الظروف المناسبة لإجراء الانتخابات ودعم النازحين وإعادتهم لمدنهم والمساهمة في إعمارها".

الهجرة: 45 % من النازحين عادوا إلى مناطقهم

□ بغداد / المدى

كشفت وزارة الهجرة، أمس الجمعة، نزوح خمسة ملايين عراقي بعد ٢٠١٤، مؤكدة عودة أكثر من ٤٥٪ منهم الى مناطقهم المحررة.

وقال وزير الهجرة جاسم محمد الجاف، في كلمة ألقاها خلال احتفالية للوزارة وتابعتها (المدى)، إن "الوزارة واللجنة العليا لإغاثة النازحين مستمرة بدعم عودة النازحين الى ديارهم ومناطقهم وعودة الاستقرار الى محافظاتهم"، لافتاً الى ان "عدد النازحين وصل الى خمسة ملايين نازح و تمت إعادة ما يقارب نصف النازحين الى ديارهم".

وأكد الجاف ان "العام المقبل سيكون عاماً لعودة النازحين"، مشدداً على أن "توجهات الحكومة والسياسيين لإجراء الانتخابات في موعدها المحدد لا تتحقق إلا بسرعة عودة النازحين إلى ديارهم".

وأطلقت الحكومة الاتحادية في وقت سابق، ما وصفتها بـ "الحملة الكبرى"، لإعادة النازحين. فيما تشكك القوى السنية بجدية الحكومة في إعادة النازحين الى مناطقهم المحررة قبل شباط المقبل الذي وضعته كشرط لمشاركتها بالانتخابات.

ويقف الدمار وانعدام الدعم المالي بالاضافة الى التوترات الامنية والعشائرية، حائلاً دون عودة أكثر من ٣ ملايين نازح من أصل ٥,٣ مليون مدني نزحوا عام ٢٠١٤، بحسب وزارة الهجرة